

ترجع الفروق في الإنتاجية إلى الفروق في مستوى تعليم الأيدي العاملة. وقد مثلت الأدلة الإمبريقية التي أظهرتها هذه الأبحاث أساس فكرة التوسع في التعليم من أجل زيادة الإنتاجية ونمو ثروات الدول. ٢ - نظرية رأس المال البشري نتيجة لظهور هذه النماذج الجديدة في تحليل النمو الاقتصادي، والتي تحاول تفسير السبب في نمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل أكبر من معدل النمو في عوامل الإنتاج التقليدية وهي الأرض والعمل ورأس المال، وضعت أعمال تشولتز Schultz دراسات حول «الاستثمار في رأس المال البشري» (٤) وغيرها من الدراسات الإمبريقية في بداية الستينيات الأساس لتطوير مفهوم رأس المال البشري human capital. وقد تم تعريف رأس المال البشري وقتها بأنه العامل المجهول الذي يسهم في إحداث النمو الاقتصادي والذي يتكون أساساً من التعليم والتدريب (٥). وتفترض نظرية رأس المال البشري بأن الإنفاق على التعليم يعد بمثابة استثمار في رأس المال البشري. وهذا الاستثمار يؤدي بدوره إلى زيادة دخل الأفراد وزيادة الدخل القومي. وقد أبرزت الفروق التي أظهرتها الدراسات الإمبريقية التي أجريت في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أهمية التعليم في زيادة الدخل. ولذلك فقد استخدم رجال الاقتصاد نظرية رأس المال البشري في دعم فكرة زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري وهو عامل مهم في زيادة النمو وفي تحقيق المساواة في توزيع الثروة. وهكذا فقد اتضح بأن زيادة مستوى الإنتاج نتيجة الارتقاء برأس المال البشري يعود بالفائدة على كل من الأفراد والمجتمع. فقد أشار تشولتز إلى أن «الفوائد الخاصة التي يجنيها الفرد من رأس المال البشري تحفز الأفراد والعائلات على الاستثمار في رأس مالهم البشري».